

Distr.: General
29 June 2020
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان 28 حزيران/يونيه 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أودّ أن أعرب عن قلقي العميق إزاء الأنشطة الخبيثة الجارية التي يقوم بها النظام الإيراني، والتي تقوض قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتُرسّخ أجواء عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذه المرحلة الحرجة، وفي ضوء اقتراب إمكانية انتهاء سريان حظر الأسلحة المفروض على إيران، المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، أودّ أن أسلط الضوء على هذه الانتهاكات الإيرانية الخطيرة وأن أحث مجلس الأمن على كفالة تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران إلى ما بعد الموعد النهائي الحالي المحدد في تشرين الأول/أكتوبر.

فمنذ أن فرض مجلس الأمن على إيران قيودا بشأن الأسلحة قبل 13 عاما، واصل النظام نشر الأسلحة المتقدمة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وخارجها، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات 2231 (2015) و 2216 (2015) و 1701 (2006). فإيران تنقل بلا هوادة الأسلحة غير المشروعة إلى عملائها في سوريا والعراق واليمن ولبنان، بل وحتى إلى ليبيا في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة برمتها. وقد تم توثيق هذه الانتهاكات التي لا حصر لها توثيقا جيدا في العديد من المصادر، بما في ذلك رسائل الشكاوى المقدمة من أعضاء الأمم المتحدة المعنيين، وروايات مفصلة في وسائل الإعلام العامة ووسائل التواصل الاجتماعي، وتقارير الاستخبارات الوطنية والدولية، ومؤخرا تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (S/2020/531).

إن الأسلحة المتقدمة المذكورة أعلاه، التي تُنقل بحرية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وتستخدمها الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، تشكل تهديدا استراتيجيا ليس لإسرائيل فحسب، بل للمنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، شهدنا في لبنان حصول حزب الله، وهو جماعة إرهابية وأحد عملاء إيران، على أكثر من 150 000 من القذائف والصواريخ القادرة على مهاجمة دولة إسرائيل بأسرها. وقد نُقلت الغالبية العظمى من هذه الصواريخ من إيران، في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، بل وأيضاً لقراريه 1701 (2006) و 1559 (1998).

ولا يكتفي النظام الإيراني، من خلال فيلق القدس التابع له، بمجرد نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى حزب الله، بل يسهم أيضا في تطوير قدرات حزب الله على الإنتاج الذاتي. وتنقل إيران إلى حزب الله تكنولوجيات متقدمة وتوفر الخبرة والدراية الفنية من أجل صنع قذائف مطوّرة وصواريخ أشد فتكاً



معززة المدى والدقة والتعقيد. وهذا المخطط، الذي يجري على الأراضي اللبنانية، يستغل السكان المحليين باستخدام المدنيين المحليين كدرع بشري لإخفاء أنشطته غير المشروعة، وبالتالي فإنه لا يتعارض مع العديد من قرارات مجلس الأمن فحسب، بل ينتهك أيضا القانون الدولي.

وأود أن أذكر بأن إسرائيل قد حذرت مرارا، من خلال العديد من الدعوات الموجهة إلى المجتمع الدولي والرسائل الموجهة إلى الأمم المتحدة، من الأنشطة الخبيثة التي تقوم بها إيران بلا كلل، وسلطت الضوء على هذه الانتهاكات، مع تقديم أدلة قيمة وثابتة وموثقة على سلوك النظام الإيراني المتهور وغير المشروع في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أشير إلى آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، الذي أثبت صحة هذه الادعاءات، إذ أكد أن القذائف الانسيابية والمركبات الجوية المسيّرة من دون طيار المثلثة الأجنحة التي استُخدمت في الهجمات التي شُنّت على أهداف في المملكة العربية السعودية كانت من أصل إيراني، وإذ أفاد بشكل قاطع بأن الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي تم ضبطها قبالة سواحل اليمن كانت من أصل إيراني.

وفي ضوء جميع الانتهاكات الصارخة من جانب النظام الإيراني لقراري مجلس الأمن 2231 (2015) و 2140 (2014)، سيكون السماح برفع حظر الأسلحة في 18 تشرين الأول/أكتوبر قرارا كارثيا لا يمكن تصوره. إذ من شأن هذا القرار أن يسمح لإيران بتعزيز ترسانتها العسكرية والحصول على مجموعة كبيرة ومتنوعة من منظومات الأسلحة، بما في ذلك الأصناف المدرجة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية مثل دبابات القتال، والمركبات القتالية المدرعة، ومنظومات المدفعية ذات العيار الكبير، والسفن الحربية، والغواصات، والطائرات المقاتلة، والمروحيات الهجومية، ومنظومات القذائف. ومن شأنه أن يسمح لإيران أيضا بنقل الأسلحة على نطاق واسع إلى الدول المارقة والمنظمات الإرهابية، مما يضعف التهديد الذي يشكله هذا البلد لجيرانه وللمنطقة بأسرها.

وإنني أحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على التحرك بسرعة وبعمز كبير للرد على انتهاكات النظام الإيراني، باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد حاليا في تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، أكرر طلبي أن يُبقي مجلس الأمن قيد نظره الأنشطة الجارية للنظام الإيراني، من خلال مداولاته المنتظمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) داني دانون

السفير

الممثل الدائم